العرب
الإثنين 2021/06/28
السنة 44 العدد 12103

لماذا ستبقى العلاقات التركية - الأميركية متعكرة؟

الخلافات العديدة تنبئ بتصاعد التوترات المستقبلية وتترك باب العقوبات مفتوحا أمام واشنطن

تعتبر تركيا واحدة من أكثر القضايا الدبلوماسية إلحاحا على الرئيس الأميركي جو بايدن، لذلك فإن الحديث عن عودة العلاقات بين واشنطن وأنقرة إلى طبيعتها أو في أقصى الأحوال تخفيف نزعة التوتر بينهما سياسيا وعسكريا وحقوقيا في المستقبل القريب يبدو مبكرا للغاية. فالطرفان يسيران في حقل ألغام من القضايا التي ترى الولايات المتحدة أن على تركيا الالتزام بها عاجلا أم آجلا.

واشنطن - يشير الاجتماع الأول بين الرئيس الأميركي جو بايدن مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان خلال قمة حلف الأطلسي في وقت سابق هذا الشهر إلى أن العلاقات الثنائية ستظل متوترة ولكنها مستقرة عمليا على المدى القريب.

ومن المرجح أن تترك الخلافات العديدة التي لم تحل بين واشنطن وأنقرة، إلى جانب تحركات أردوغان وحلفائه المثيرة للجدل بسبب نهج مركزية السلطة، احتمال نشوب توترات مستقبلية قد تتسبب في فرض عقوبات أميركية جديدة مفتوحة.

علاقة في حقل ألغام

التقى بايدن بأردوغان للمرة الأولى في الـ14 من يونيو الجاري منذ أن أدى اليمين كرئيس للولايات المتحدة في يناير العام الماضي. ووُصف الاجتماع، الذي عقد على هامش قمة الناتو في بروكسل، على نطاق واسع بأنه إيجابي وتضمن اتفاقا تعهدت فيه تركيا بتولي مسؤولية تأمين مطار كابول في أفغانستان مع انسحاب الولايات المتحدة من الدولة الواقعة في جنوب آسيا.

أهم الملفات العالقة

- تسليم الداعية التركي فتح الله غولن المقيم في أميركا والمتهم من قبل أنقرة بتدبير انقلاب 2016 على أردوغان
- شراء تركيا منظومةِ صواريخ روسية من طراز أس – 400 رغم أنها عضو في حلف الناتو
- دعم واشنطن لقوات قسد في سوريا والتي تضم وحدات حماية الشعب المرتبطة بحزب العمال الكردستاني
- السجل الحقوقي الأسود لتركيا مما يجعل حزب العدالة والتنمية التركي أمام التدقيق الأميركي

لكن على الرغم من ذلك يرى مركز الدراسات الإستراتيجية والأمنية الأميركي (ستراتفور) أنه لم يتم التوصل إلى حل أي من نقاط الخلاف الرئيسية الأخرى بين واشنطن وأنقرة. وفي الوقت الحالي تبدو البراغماتية المسار المحتمل.

ومع ذلك لا يزال هناك المزيد من الألغام المحتملة بينما يحاول حزب أردوغان الحاكم تعزيز سيطرته على تركيا قبل الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في يونيو 2023.

وستمنع قيود تركيا الداخلية وإستراتيجيتها حل الخلافات المستمرة رغم الطبيعة البراغماتية الحالية للعلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا، حيث تشمل عدة قضايا بينها تسليم الداعية فتح الله غولن وشراء أنقرة لمنظومة صواريخ أس – 400 الروسية ودعم واشنطن للمسلحين الأكراد وسجل تركيا في مجال حقوق الإنسان.

وفي ما يتعلق بغولن تعتقد تركيا أن هذا الداعية المقيم حاليا في ولاية بنسلفانيا منذ 1999 دبر محاولة انقلاب في عام 2016. ومنذ ذلك الحين اعتقل عشرات الآلاف من الأشخاص المشتبه في صلتهم بغولن ومنظمته "الإرهابية" المزعومة. لكن الولايات المتحدة، حيث يعيش غولن وحيث طلب العديد من أتباعه اللجوء، أشارت إلى أنه لم يشارك في الانقلاب وأن شبكة المؤسسات الخيرية والشركات التي يشرف عليها سلميّة.

ويرى خبراء ستراتفور أنه من غير المرجح أن تسلّم الولايات المتحدة غولن، حيث لا يزال البيت الأبيض غير مقتنع بأن الداعية كان العقل المدبر لمحاولة الانقلاب 2016. كما أنه من غير المرجح أن تتوقف تركيا عن استهداف أنصار غولن في الداخل والخارج حيث يحاول حزب العدالة والتنمية الحفاظ على الولاء السياسي للأتراك الذين ما زالوا غاضبين من محاولة الانقلاب.

وتبدو القضية الخلافية الأبرز هي خروج تركيا عن صف الناتو حينما اشترت نظام أس – 400 في 2017، مما أثار قلق واشنطن من خلال إثارة المخاوف من العلاقات الدفاعية الروسية التركية الناشئة وإمكانية استخدام النظام كمصدر للمعلومات الاستخبارية عن طائرات الشبح الأميركية الصنع لموسكو.

وطردت الولايات المتحدة تركيا من برنامج أف – 35 وفرضت عقوبات بموجب قانون مكافحة خصوم أميركا من خلال العقوبات ردا على الشراء.

وطرحت تركيا فكرة المراقبة المشتركة لمنظومة صواريخ أس – 400 أو حتى تركها جانبا مقابل تخفيف العقوبات. لكن رفع العقوبات سيتطلب إشراف الكونغرس، حيث دعا العديد من المشرعين إلى اتخاذ إجراءات مشددة ضد شراء تركيا لمنظومة أس – 400.

ورغم أن أمام تركيا فرصة لتقديم تنازلات، كالحد من تكرار استخدام منظومة الدفاع الروسية الصنع، فإنه من غير المرجح أن تتخلى أنقرة عن النظام تماما دون تنازلات أميركية كبيرة، حيث يرى الأتراك في شراء أس – 400 مسألة استقلال وطني.

ويبدو الخلاف حول دعم الولايات المتحدة للمسلحين الأكراد في سوريا إحدى العقبات أمام عودة العلاقات إلى طبيعتها بين البلدين، فواشنطن تعتمد بشكل كبير على التعاون مع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في عملياتها الميدانية ضد تنظيم داعش في سوريا.

ومع ذلك فإن المكون الرئيسي لقوات سوريا الديمقراطية هو وحدات حماية الشعب المرتبطة بحزب العمال الكردستاني الذي ينفذ هجمات داخل تركيا. ولهذا السبب تريد أنقرة من إدارة بايدن قطع جميع العلاقات مع الأكراد.

ومن المستبعد أن تقطع إدارة بايدن العلاقات مع قوات سوريا الديمقراطية وسط مخاوف متزايدة من عودة ظهور داعش في شمال شرق سوريا. كما قد يؤدي التخلي عن قوات سوريا الديمقراطية إلى المخاطرة بتكرار ما بدا محاولات متكررة للانسحاب السريع من سوريا في عهد الرئيس الأسبق دونالد ترامب.

ولا يقل ملف حقوق الإنسان الذي تتبناه إدارة الرئيس الديمقراطي بايدن أهمية فهو يحظى بأولوية حيث يعمل البيت الأبيض في عهد بايدن على تجديد التزام واشنطن الدبلوماسي بحقوق الإنسان مما يجعل حزب العدالة والتنمية التركي أمام التدقيق.

وينظر الحزب الإسلامي بزعامة أردوغان غالبا إلى القضايا الاجتماعية بشكل مختلف عن الولايات المتحدة ويشعر بالقلق من انتقادات القوى الغربية. وفي أبريل الماضي، على سبيل المثال، أصبح بايدن أول رئيس أميركي يعترف رسميا بمذبحة 1915 وترحيل الأرمن العثمانيين على أنهما إبادة جماعية.

ومن المحتمل أن تكون الاختلافات الثقافية والسياسية حول حقوق الإنسان غير قابلة للحل، إذ يسعى حزب العدالة والتنمية لتحقيق أهدافه الأيديولوجية في الداخل وتحاول إدارة بايدن إعادة تأكيد اهتمام الولايات المتحدة بحقوق الإنسان على النحو الذي حدده الغرب في الخارج.

نهج تركيا الإسلامية

قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في يونيو 2023 سيعطي حزب العدالة والتنمية أولوية متزايدة للسياسات المصممة لتقوية الحزب. وتناقش الأحزاب السياسية التركية تحديثا لدستور البلاد، ومن المرجح أن يقدم حزب العدالة والتنمية نسخة من شأنها أن تفيد أردوغان وتميل النظام لصالح سيطرة الحزب طويلة المدى على البلاد.

لقاء مجاملة لا أكثر

وبالإضافة إلى ذلك من المرجح أن يواصل حزب العدالة والتنمية محاولة قمع أحزاب المعارضة مثل حزب الشعوب الديمقراطي الذي يهيمن عليه الأكراد. وردا على ذلك ستواصل الولايات المتحدة نهجها في انتقاد مثل هذه السياسات وربما تحاول الضغط على تركيا لوقفها إما بفرض عقوبات أو التهديد بها، مما يقوض ثقة أنقرة في واشنطن.

مركز ستراتفور
البراغماتية تبدو المسار المحتمل بين الجانبين حاليا

ويبقى حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا في تحالف انتخابي مع حزب الحركة القومية الذي غالبا ما يعارض التنازلات للولايات المتحدة وأوروبا. ودون حزب الحركة القومية لا يتمتع الحزب الإسلامي الحاكم بأغلبية برلمانية ولن يكون قادرا على تمرير التشريعات دون الدعوة إلى انتخابات جديدة.

وتستمع المحكمة الدستورية التركية أيضا إلى التماس بقيادة حزب العدالة والتنمية لحظر حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، وهو حزب معارض بارز سيؤدي استبعاده من الطيف السياسي إلى تعزيز حصة تصويت حزب العدالة والتنمية وجعل النصر المستقبلي في منافسة وطنية أسهل.

ويقود حزب العدالة والتنمية مرة أخرى المناقشات لإصلاح الدستور التركي. وقد أدى الإصلاح الأخير، الذي دخل حيز التنفيذ في 2018، إلى تحويل النظام البرلماني في البلاد إلى نظام رئاسي وصعّب إزاحة أردوغان عن السلطة مع تمديد فترة ولايته.

ويخضع أردوغان حاليا لولاية مدتها فترتان مدتهما خمس سنوات بموجب الدستور الحالي، وهو شرط قد يحاول حزب العدالة والتنمية تغييره أيضا.

ويقول خبراء ستراتفور في تقييمهم إن هذا الاستيلاء على السلطة يؤدي إلى توسيع الفجوة الأيديولوجية مع الولايات المتحدة من خلال تحويل مكانة تركيا بعيدا عن الديمقراطية التعددية. فمكانة تركيا كحليف في الناتو تجعل انحرافها الاستبدادي أكثر إثارة للجدل في الولايات المتحدة، حيث يتساءل السياسيون والناشطون علانية عما إذا كانت قيمها السياسية المتغيرة تتماشى مع مهمة الحلف الأطلسي الإجمالية.

وفي ضوء ذلك من المرجح أن تدين إدارة بايدن علنا محاولات أردوغان وحزب العدالة والتنمية لتوطيد سلطتهما، وقد تحاول أيضا الضغط على أنقرة لوقف هذه الجهود تماما من خلال عقوبات فعلية أو التهديد بفرض عقوبات.

ورغم ذلك لن يؤدي هذا إلا إلى تقويض ثقة أنقرة في واشنطن، وبالتالي تقويض آمال حل النزاعات المختلفة التي أصابت العلاقات الثنائية الأوسع بين البلدين.

المُسيرات تُغيّر تعامل إيران مع الشرق الأوسط

طهران - يتابع الخبراء العسكريون محاولات إيران الاستئثار بأكبر ما يمكن من الاهتمام في مجال التصنيع العسكري وذلك في ضوء ما تراه من إنجازات مهمّة لطائراتها المسيّرة، والتي باتت سماء الشرق الأوسط مزدحمة بها إلى جانب المسيرات التركية والأميركية.

ويرى محللون أن المسيّرات القتالية تدعم مسعى طهران لتوسيع مناطق نفوذها لصالح السياسة الخارجية، والتي ينتهجها النظام الإيراني وخاصة مع وصول متشدد إلى رئاسة البلاد وهو إبراهيم رئيسي، بالإضافة إلى البعد العسكري الذي تنوي من ورائه استقطاب اهتمام من قبل حلفائها في المنطقة لهذه الطائرات المقاتلة.

لكن هناك شقا من الخبراء العسكريين الغربيين يرى أن إيران عادة ما تبالغ في ما يتعلق بقدرات أسلحتها رغم أن المخاوف من برنامجها للصواريخ الباليستية بعيدة المدى أسهمت في انسحاب الولايات المتحدة عام 2018 من الاتفاق النووي المبرم بين طهران وقوى عالمية في عام 2015.

ومع مساعيها للاستفادة أكثر ما يمكن من المفاوضات المتباطئة حول برنامجها النووي المثير للجدل والذي يريد الرئيس الأميركي جو بايدن مسك العصا من المنتصف مع الإيرانيين وحل المشكلة تدريجيا، يبدو الحرس الثوري الإيراني مستفيدا من كل الظروف لتعزيز ترسانته العسكرية الجوية وبمدى أطول.

ويأتي إعلان القائد العام للحرس الثوري الإيراني حسين سلامي الأحد بأن بلده يمتلك طائرات مسيرة يصل مداها إلى سبعة آلاف كيلومتر دليلا على مواصلة طهران سياساتها العدوانية.

وكلام سلامي الذي نقلته عنه وكالة فارسة الإيرانية الرسمية بأن "هذه الطائرات المسيرة كبيرة ويمكن أن تهبط في أي مكان"، يدعم الحجج بشأن سلوك طهران تجاه جيرانها وليس للأمر علاقة بالدفاع الشرعي عن النفس.

وربط بعض المحللين تصريحات سلامي التي قال فيها "إننا في حرب عالمية كبرى محورها استقلالنا واعتمادنا على أنفسنا ومصداقيتنا" وإن "أعداء إيران لا يسمحون لنا بتحويل الأموال للأدوية واللقاحات ولا بتوفير احتياجاتنا الأساسية"، بحالة اليأس داخل دوائر صنع القرار الإيراني من عودة وشيكة إلى التعامل مع العالم في ظل العقوبات الأميركية.

واعتبر مركز أميركان إنتربرايز الأميركي في دراسة بحثية نشرها في سبتمبر الماضي أن إيران تعتبر أن سلاح المسيّرات يجب أن يكون ذراعا قوية ضمن أذرع جيشها ومكونا رئيسيا ضمن إستراتيجيتها العسكرية وأنه على الخبراء الغربيين ألا يتجاهلوا خطورتها خاصة وأن طهران تستثمر فيها منذ أكثر من ثلاثة عقود.

وفي استعراض للقوة دأبت إيران على استفزاز جيرانها الخليجيين عبر القيام بتدريبات عسكرية بمشاركة مجموعة كبيرة من الطائرات المُسيّرة المنتجة محليا، والتي اعتمدت عليها طهران بشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة في كل من العراق وسوريا واليمن ومضيق هرمز.

وتشير تقارير إعلامية واستخباراتية إلى أن إيران قامت بأول تجربة ناجحة لتصنيع طائرات مسيرة محليا في العام 2010 مداها يصل إلى ألف كيلومتر، بينما يرجع تاريخ برنامجها للطائرات المسيرة إلى نحو 35 عاما، حيث تقول عدة بيانات عسكرية غربية إن أول إصدار في ذلك الحين كان اسمه "كرار".

وفي الوقت الذي تصاعدت فيه التوترات بين الولايات المتحدة وإيران منذ إسقاط مسيّرة أميركية من نوع غلوبال هوك آر.كيو – 4 أي العام الماضي، كثف الحوثيون من استخدام المسيّرات إيرانية الصنع في هجماتهم على المنشآت الحيوية السعودية.

ويشير موقع "درون وور" الأميركي إلى ن أبرز ثلاث طائرات مسيرة إيرانية هي "شهيد 129" و"صاعقة" و"مهاجر 6"، حيث يمكن استخدامها في تنفيذ هجمات خارج حدود إيران أو لمهام الاستطلاع.

أصناف المسيرات الإيرانية

- مسيرات يمكنها حمل القنابل والصواريخ لتنفيذ هجمات على مواقع مستهدفة ثم العودة إلى قواعدها
- مسيرات انتحارية يتم استخدامها في رحلة واحدة لتدمير أهداف ذات أهمية كبيرة أو تنفيذ انفجار

وتصنف الطائرات المسيرة الإيرانية إلى قسمين هما مسيرات يمكنها حمل القنابل والصواريخ لتنفيذ هجمات على مواقع مستهدفة ثم العودة إلى قواعدها، وطائرات انتحارية يتم استخدامها في رحلة واحدة لتدمير أهداف ذات أهمية كبيرة أو تنفيذ انفجار، حيث حققت طهران نجاحا كبيرا في هذا النوع من الطائرات المسيرة.

ويؤكد خبراء أن الخطر الأكبر الذي تمثله الطائرات المسيرة الإيرانية هو نشرها لدى الجماعات التابعة لها في المنطقة لاستخدامها في حروب الوكالة، إضافة إلى السماح لها بامتلاك تكنولوجيا تصنيعها.

التهديد الأكبر للمنطقة